خطــاب

حضرة صاحب السمو
الشيخ/ حمد بن خليفة آل ثانــي
أميـر دولـة قطـر

أمــام

المنـاقشة العامـة للدورة الخـامسة والستين
للجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويـورك

الخميس 23 سبتمبر 2010

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،
معالي الأمين العام،
أصحاب الفخامة والجلالة والسمو،
السيدات والسادة،

عندما وقفتُ على هذا المنبر في شهر سبتمبر من العام الماضي تطرقتُ إلى التهديدات التي تعصف بعالمنا، وللأسف مازالت تلك التهديدات قائمة، بل وازدادت وتنوّعت، ولم نقترب من تحقيق الأهداف الإنمائية التي وضعناها لأنفسنا منذ عشرة أعوام خلال قمة الألفية.

إننا نعتقد أن معظم الخلل الذي يعاني منه عالمنا لا يرجع إلى نقص في الموارد بل إلى سوء الإدارة وانعدام العدالة والإنصاف.

إن الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وأزمة الغذاء واستمرار الجوع والفقر وغير ذلك من التحديات التي تواجه البشرية اليوم تدعونا إلى إعادة بناء مؤسساتنا وصياغة استراتيجياتها لتحسين استجابتها للتحديات والأزمات التي تواجه المجتمع الدولي.

لقد حان الوقت لإعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي لكي يحقق العدالة وتكافؤ الفرص للجميع.

وقد كان من ضمن المؤتمرات والمنتديات الدولية الهامة التي استضافتها الدوحة هذا العام "مؤتمر قمة مبادرة إعادة التصميم الشامل للمنتدى الاقتصادي العالمي"، الذي أفرز العديد من المقترحات لتحسين الهياكل والترتيبات التعاونية الدولية القائمة من أجل تهيئة النظام الدولي لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. وأدعو صناع القرار إلى مناقشة تلك المقترحات واعتماد المناسب منها.

السيدات والسادة،

لعلكم تعلمون جميعاً أن منطقتنا ما تزال تشهد أعلى درجة من درجات التوتر في العالم، فلا زالت القضية الفلسطينية تنتظر الحلّ العادل منذ عقود، والحالة غير مستقرة في الصومال وأفغانستان والعراق، وأزمة الملف النووي الإيراني بحاجة إلى حلّ، وقد أكدنا مراراً على أهمية التوصل إليه عبر الوسائل السلمية والدبلوماسية، وفي رأينا أن حواراً مباشراً مثمراً بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية من شأنه أن يسهم في حل هذه الأزمة.

إن الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي تنبع من موقعها الجيو-استراتيجي، ومن أنها تحتوي على نصف الاحتياطي العالمي من النفط والغاز، ويأتي منها ربع الإنتاج العالمي من هذين المحركين الرئيسيين للاقتصاد العالمي. فلْيَكن هذا اعتباراً إضافياً يضاف إلى الاعتبارات التي تدعو المجتمع الدولي إلى إدراك أهمية تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في الشرق الأوسط.

وتلك غايةٌ من الصعب أن تتحقق إلا من خلال نبذ استخدام القوة، وإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل بدون استثناء، وحل النزاعات الثنائية والصراعات الإقليمية على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ومبادئ العدل والإنصاف.

السيدات والسادة،

إن تمادي إسرائيل في انتهاك القانون الدولي والقيم الإنسانية تجلى في ارتكاب أعمال قرصنة ضد المتضامنين الذين حاولوا كسر الحصار الظالم وغير الإنساني المفروض على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وهذا يدعونا لأن نناشد المجتمع الدولي مرة أخرى بوقفة موحدة تطالب إسرائيل بفك هذا الحصار فوراً وبشكل كامل.

إننا الآن أمام منعطف تاريخي في مسار تسوية القضية الفلسطينية، حيث أن الجميع بات يدرك أن الدول العربية لن تقبل بالسلام الذي تريد إسرائيل أن تفرضه بحسب أهوائها وخارج الشرعية الدولية. فالسلام الدائم والمقبول والمضمون هو السلام العادل الذي يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، وعلى رأسها إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

السيد الرئيس،

لدواعٍ نستطيع فهم بعضها ويغيب عنا فهم بعضها الآخر، فإن هذا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين داهمه دون تبصر، ما عرف باسم الحرب على الإرهاب فانزلق مطلع قرن جديد إلى مأزق عطّله وألحق به تشوهات وأضراراً كان يمكن تفادي بعضها بل معظمها.

إننا نقر بوجود ممارسات تدخل يقيناً في مجال الإرهاب، ولكننا نؤكد في هذا الصدد على مسألتين:

الأولى: هي أننا نختلف مع إسناد هذا الذي يسمى بالإرهاب إلى الدين الإسلامي، لأن ذلك – فضلاً عن عدم صحته – ظلم تاريخي تدحضه شواهد التاريخ القريب. ففي القرن العشرين، وفي النصف الثاني منه، جرت ممارسات بالعنف غير المبرر في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوروبا وفي آسيا، ولم يقل أحد بأن هذا الإرهاب أمريكي أو أوروبي أو آسيوي، وإنما جرى رد العنف فيه إلى كوامنه السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى العقائدية دون نسبته إلى دين أو بلد أو إلى فكرة بالذات.

لكن ما رأيناه في العقد الأول من هذا القرن وعانينا منه وسمي بالحرب على الإرهاب كان ظاهرة طارئة على السياسة الدولية، إذ أدخلتنا في حرب من نوع لا حدود ولا نهاية له ولا منطق ولا شرط قانونياً أو أخلاقياً. وبعض ذلك ما زال يجري حتى الآن، وإن كنا نلاحظ أن الإدارة الأمريكية الحالية قد كفت عن استعمال وصف الحرب على الإرهاب، فما زلنا في انتظار مبادرات أكثر وضوحاً وجرأة.

والمسألة الأخرى التي نود التأكيد عليها هي أننا نرى أنه حتى مع وجود ظاهرة الإرهاب، فإن علاجها لا يتأتى بشن الحرب. وهذا العلاج لم يحقق أمناً أو سلاماً أو رخاءً وإنما أدى إلى العكس، فقد أشاع دماراً حيث حلّ ومنع ملايين البشر من ممارسة حياتهم وأشاع الخوف وتسبب في قتل وتشريد الملايين، وفي أزمات اقتصادية ومالية زلزلت استقرار العالم وفي تقويض الجهود التي بذلت في الحوار بين الثقافات.

إنني لا أريد أن أطيل عليكم، ولكننا نرى أن ما آلت إليه الأمور في مطلع هذا القرن المثير، وفي العقد الأول منه، لا ينبغي السماح باستمراره وترك تفاعلاته تتردى بغير مراجعة. وما نخشاه

في هذا العقد الأول واجهنا تحديات كبرى وعلينا أن نجعل الأجوبة اللازمة ليس للحرب ولكن للتصالح مع النفس ومع العصر ومع التقدم، لجعل العقد الجديد وما بعده عقداً تحتاج التحديات الكبرى فيه إلى إجابات أكثر عمقاً وفهماً ودراية.

السيد الرئيس،

إيماناً منا بأن الحوار هو أنجع السبل لحل النزاعات، فقد بادرنا بالسعي لحل عدة أزمات سياسية في منطقتنا عبر تشجيع الحوار بين الأطراف المعنية، سواءً في لبنان أم اليمن أم القرن الإفريقي أم السودان.

وعلى الصعيد الوطني في دولة قطر فإننا نتبع سياساتٍ تنمويةٍ محورها الإنسان وتعتمد نظرة شمولية في التعامل مع التنمية البشرية، وقد وضعنا نُصب أعيننا غايات التحديث والإصلاح والتنمية بهدف بناء دولة مؤسسات دستورية عصرية قائمة على القانون تضمن للمواطنين حرياتهم وحقوقهم ومسؤولياتهم. وقد حققنا خطوات ملموسة على صعيد تطوير قدراتنا التنموية، بما في ذلك مؤسساتنا الصحية والتعليمية والثقافية، التي نأمل أن تبلغ مستويات عالمية، وكذلك تطوير المنشآت الوطنية الصناعية لاستثمار الموارد الطبيعية في بلادنا.

ولقد حبانا الله في بلادنا بوفرة في مخزون الوقود الهيدروكربوني، وقد عملنا على الاستفادة المُثلى من هذه الثروة وتوظيف عوائدها لخدمة المواطن القطري، ورفع مختلف مؤشرات التنمية البشرية. ولأننا كغيرنا من سكان كوكبنا الأرضي يهمنا التصدي لآثار تغير المناخ، فقد وضعنا في قائمة أولوياتنا الاهتمام بالطاقة النظيفة، لا سيما الغاز الطبيعي. وللمساهمة في الحد من الانبعاثات الكربونية، فإننا نقوم بوضع سياسات للاستفادة من مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة.

السيد الرئيس،

إننا نأمل أن نسهم من خلال النهج الذي نسير عليه، وطنياً وإقليمياً ودولياً، في إرساء قواعد السلم والأمن والاستقرار والتنمية التي ترافقها. وبذلك نأمل أن نؤدي قسطنا من المسؤولية الجماعية التي يعبر عنها الميثاق من أجل المصلحة المشتركة.

وشكراً لكم.